الفصل الثاني

مُحْدِثُو النِّعْمَة حُكَّامًا

ولد رضا عباس علي -وهو الاسم الأصلي لرضا ميرزا خان- في آلشت إحدى قرى مقاطعة مازندران شمال العاصمة طهران لأسرة مُعْدَمَة في الخامس عشر من مارس ١٨٧٨م، وتُوُفِّيَ والده بعد ثمانية أشهر من ولادته، وعندما وصل للخامسة عشرة من عمره، انضم لفرقة القوزاق، ووصل لرتبة كولونيل، وتزوج مرتين:

الأولى عام ١٩٠٣م، والثانية عام ١٩١٥م من فتاة من أسرة عريقة تُدْعَى تاج الملوك، وأنجب منها ولي عهده لاحقًا محمد رضا، إضافة إلى ابنة هي أشرف، واستطاع بالتعاون مع أحد قادة القوزاق الروس المعادين للثورة البلشفية أن يصل إلى مناصب قيادية في هذه الفرقة؛ حتى أصبح قائدًا لها بالتعاون مع قائد القوات البريطانية في فارس الجنرال أدمون إيرونسايد، الذي أبدى إعجابه به قائلًا: "إن رضا خان هو الرجل الوحيد القادر على إنقاذ فارس".

وقد كان البريطانيون يقدمون له المَشُورات الفنية عبر ثلاثة ضباط عملوا مستشارين في فرقة القوزاق بدلًا من الضباط الروس وهم: هاورد، وسمارت،

ونورمن الذين مهدوا الطريق أمام خان ليصل إلى صدارة المشهد السياسي، وبعد أن أرتأى البريطانيون حالة الاهتراء والانهيار التي تعيشها البلاد تحت الحكم القاجاري، سَهَّلت بريطانيا لرضا خان الاستيلاء على الحكم.

انقلب خان على السلطان القاجاري القاصر أحمد بن محمد على بن مظفر الدين شاه في الحادي والعشرين من فبراير ١٩٢١م، -وهو ما عرف بانقلاب حوت- مستعينًا في ذلك بصديقه ضياء الدين طباطبائي، الذي وضع على كاهله مسئولية تلميع صورة رضا خان لدى الشعب الفارسي وأطلق عليه رضا شاه، وفي بيان الانقلاب قال رضا شاه:
"الجيش قبل وفوق كل شيء، للجيش أولًا ومرة أخرى للجيش، إلى أن تبلغ قواتنا المسلحة المستوى الأعلى في التطوير".

ونتيجة لذلك انهمك خان في تعزيز مواقعه داخل الجيش، واستطاع أن يكسب ولاء بعض الضباط، وعَيَّن بعضهم في مراكز حكومية حَسَّاسَة، وكان يتدخل في كُلِّ صغيرة وكبيرة، وسطع نجمه في القضاء على الحركات الثورية، كالتي وقعت في خراسان على يد العقيد محمد تقي خان، أو تلك التي قادها ميرزا كجك في كيلان، أو الشيخ محمد خباياني في أذربيجان، وتولى خان وزارة الحربية عدة مرات في الفترة من:
١- فبراير إلى يونيو ١٩٢١م في حكومة ضياء الدين.

٢- يونيو ١٩٢١م إلى يناير ١٩٢٣م في حكومة قوام السلطنة.

٣- يونيو ١٩٢٣م إلى أكتوبر ١٩٢٣م في حكومة مشير الدولة الثانية.

وخلال توليه وزارة الدفاع قرر خان بناء الجيش؛ ليكون أداة لاستعادة الامبراطورية الفارسية، ووافق مجلس النواب على الاحتفاظ برضا خان وزيرًا للدفاع، وزيادة الميزانية العسكرية، وإرسال ستين ضابطًا إلى فرنسا سنويًا للدراسة في الأكاديميات العسكرية، ثم ما لبث خان أن أصبح رئيسًا للوزراء في الفترة من ١٩٢٣م إلى ١٩٢٥م، وفي ذكرى الانقلاب أصدر بيانًا قال فيه: "إن الذين صنعوا الانقلاب وحدهم هم الذين أدركوا مدى الضغط الأجنبي، ومدى ضعف حكومتنا".

ثم اختتم بيانه بقوله: "لا تخطئوا ولا تضيعوا أنفسكم كالعميان؛ بحثًا عن مدبر الانقلاب، إنني أعتبر من الشرف أن أعلن بأنني أنا المدبر الحقيقي للانقلاب".

على الصعيد الداخلي، أولى خان القمع اهتمامًا خاصًا لإبقاء نظامه على قيد الحياة؛ فعمل على تقوية المؤسسة العسكرية أكثر من بقية مؤسسات الدولة، وكان نصيب الأسد من هذا القمع للأقاليم الفارسية التي انتفضت ضد حكمه، مثل: خراسان وأذربيجان وكيلان، وفرض على أفراد الجيش أداء قسم الطاعة للشاه، وأشرف بنفسه على تنظيم تشكيلاته بعد أن كانت معتمدة على فرق:

القوزاق، والحرس الملكي، وبعض المجموعات القبلية الموالية لزعمائها، ورأى رضا خان أن يكون الجيش مدينًا له ولسلطته المركزية بالولاء، ويكون ضباطه من الفرس؛ فأنشأ مدرسة لتخريج الضباط، واستقدم لها خبراء فرنسيين، وشَكَّلَ الفِرَق العسكرية التي أوكل لها مهمة حفظ الأمن والنظام وتحطيم أية معارضة للنظام الوليد، وطلب من العاملين بفرقة القوزاق وقوات الشرطة في

الجنوب الانضمام للجيش الجديد، لَكِنَّ عددهم لم يكفِ؛ فلجأ شاه إلى حلول أخرى مثل:

إدخال أصحاب الجاه إلى الجيش، وإدخال الشباب المنتمين للعائلات الكبرى بالقوة، خاصةً المنتمين للأرستقراطيات العشائرية، إضافةً لأبناء الفلاحين وسُكَّان الجبال، مُتَصَوِّرًا بذلك أنه سيقيم جيشًا على النمط الأوروبي، كما قدم وثيقة لمجلس النواب جاء فيها أن كل شاب بلغ سن الرشد يجب أن يخدم لمدة سنتين في القوات المسلحة.

ومن ضمن محاولاته لتأسيس جيش جديد، حَلَّ شاه شرطة الجنوب التي كانت تسمى فرقة بنادق جنوب فارس، وهي التي هيمنت عليها بريطانيا، ونقل ضباطها للقوات الفارسية، ولم تكن الشرطة الفارسية أفضل حالًا، إذ استغل رضا شاه قوته ونفوذه في إلحاق الشرطة بوزارة الحربية بدلًا من الداخلية، رغم رفض رئيس الوزراء ضياء الدين لذلك، ثم فصل رئيس الشرطة العقيد السويدي لكروب؛ ليُحْكِمَ رضا شاه قبضته على الجهاز الأمني الذي سيكون ضمانة بقاء النظام لعقد ونصف من الزمن.

وكان تفضيل رضا شاه للعِرْق الفارسي لا لبس فيه عندما جعل ضباط الجيش من الفرس، وأهال التراب على بقية الأعراق التي أدت الخدمة العسكرية قَسْرًا كالعرب والبلوش، وظلوا في الرُّتَب الدنيا بالجيش، وعَقِبَ تطبيق قانون التجنيد الإجباري الذي قدمه شاه لمجلس النواب، وصل تعداد جيشه إلى خمسين ألف جندي مسلحين ببعض المعدات الحربية الحديثة، لَكِنْ -ورغم ذلك- فإنَّ الفرس كانوا ناقمين على هذا القانون؛ لِتَدَنّي رواتب الجنود، ما دفع العديد منهم للهروب إلى العراق، لَكِنَّ ذلك لم يعرقل خطط رضا شاه لتقوية جيشه.

ففي عام ١٩٢٦م شكل رضا شاه خمس فرق عسكرية جديدة، وَزَّعَها على أنحاء فارس؛ لتحطيم المعارضة الانفصالية، وسَلَّحَها بأسلحة مستوردة من بريطانيا، وعلى صعيد القوات الجوية، استورد عددًا من الطائرات لإكمال قوته الجوية، ونظم سِبَاقًا جويًا في ضواحي طهران، ودعا الدول التي تبيع الطائرات الحربية للاشتراك فيه.

وفي هذا الصدد، لم يكن شاه مطمئنًا لمساعي بريطانيا بشأن الحفاظ على خبرائها الفنيين في مصانع الطائرات، وهو ما اضطر رضا شاه للاستعانة بخبراء أمريكيين، وحاول بناء مصنع أمريكي للطائرات في فارس؛ ليجهز بلاده بخمسين طائرة قاذفة، وثلاثين طائرة اعتراضية للجيش ولنادي طهران الجويّ، ولَكِنَّ الولايات المتحدة رفضت هذا الطلب؛ مُتَذَرِّعَةً بانشغال صناعتها العسكرية بتنفيذ التزاماتها تجاه دول أخرى.

وفي عام ١٩٢٨م أسس رضا شاه وحدة من القوات الجوية، ونُوَاةً للقوات البَحْرِية، وعَزَّزَ التعاون مع السوفييت والألمان والفرنسيين، واستخدم طيارين ألمان في نفس العام، واشترى طائرات من بريطانيا والاتحاد السوفيتي، وألحق بالقوة البرية سلاحًا جَوِيًّا صَغِيرًا، ثم مَهَّدَت الحكومة أرضًا واسعةً بالقرب من طهران، شَيَّدَت عليها مطارًا عسكريًا، وجلب مدربين عسكريين من ألمانيا والسويد وفرنسا والنمسا، كما أقام رضا شاه مصنعًا متواضعًا لصناعة قطع غيار الطائرات.

وعلى صَعِيد القُوَّة البَحْرِية، عَزَّزَ الشاه من قوته البحرية؛ ليجعل من بلاده قيادة مركزية قابلة للتوسع، وخاصةً في الخليج العربي وخليج عُمَان، اللذين يصلان فارس بالأقطار الغربية الصناعية، وبناءً على ذلك اشترى عددًا من

السفن المزودة بمدفعية، وزوارق من إيطاليا، ووصلت نسبة إنفاق البلاد العسكري بين عامي ١٩٢٨م و١٩٣٣م إلى واحد وأربعين وثمانية أعشار في المائة من ميزانية الدولة، وحاول عام ١٩٤٠م الاستفادة من التسهيلات التجارية مع السوفييت لاستيراد الأسلحة، وعزل مستشاري رئيس الوزراء البريطانيين في وزارتي المالية والدفاع، واستعان بدلًا منهم بهيئة أمريكية برئاسة آرثر ميلزبو.

وحتى يحظى رضا خان بدعم شعبي -رغم استبداد حكمه- فقد قرر أن يكون مختلفًا عن العهد القاجاري، بتقديم ما اعتبره إنجازات ستسجل باسمه، وقد وجد ضالته في الاقتصاد، واعتمد على الضرائب كمصدر دخل للدولة بدلًا من القروض الخارجية، كما اهتم رضا شاه بالزراعة عصب اقتصاد البلاد، وعَمِلَ على استرضاء الفلاحين عبر إصدار عدة قوانين للإصلاح الزراعي.

ورغم ذلك بقيت سياسة الإقطاع موجودةً، بتوزيع شاه مساحات شاسعة من الأراضي على أنصاره الذين شكلوا قاعدة نظامه الوليد.

وفي عام ١٩٣٠م أسس قِسْمًا زراعيًا بالمصرف الوطني، وفي العام التالي أسس المصرف الزراعي، غير أن ذلك لم يغير الوضع الاقتصادي للأفضل، خاصةً مع فساد رضا شاه وحاشيته الذين كونوا ثروات طائلة من سرقة أموال الشعب، كما أنشأ شاه بعض المشاريع الصناعية للصناعات الخفيفة كان بعضها مملوكًا للدولة، والبعض الآخر مملوكًا للأفراد، وكانت الأخيرة في حاجة ماسة للتمويل؛ فأصدر ضريبة الدخل عام ١٩٣٠م، وبَدَّل العملة من القرآن الفضيّ إلى الريال الهلوي الذهبي والريالات الورقية، وكان ذلك أهم إنجازاته الاقتصادية على الإطلاق؛ وذلك ليطمئن الدول الغربية على وضع البلاد اقتصاديًا.

كما ألغى بعض امتيازات الشركات الغربية، باستثناء الشركة الأنجلو فارسية للنفط، وكان قد قرر بعد ذلك السير على النمط العلماني الأتاتوركي؛ حتى يضمن استمرار حكمه أطول فترة ممكنة من ناحية، ومن ناحية أخرى سيجعل فارس بلدًا غربيًا بحسب اعتقاده؛ فحظر شاه ارتداء الزيّ الفارسيّ التقليديّ، واستبدل به البدلات والقبعات الغربية، وحَظَرَ على النساء الحجاب والشادور، وأجرى بعض التغييرات على قوانين الزواج، ووصل به الإجرام إلى إصدار الأوامر للمدفعية بقصف المساجد إذا اتضح وجود معارضين له بداخلها، كما أغلق الصحف الليبرالية وسجن صحافييها ومُلَّاكها، وسجن بعض المراجع الشيعية من آيات الله المعارضين له، ومنع القبائل البدوية من الترحال وراء العشب والماء؛ ما عَمِل على تفريس كل جوانب الحياة كما عمل أتاتورك على تتريكها في تركيا، وشمل ذلك التعليم والثقافة وحتى الجيش بصرامة تضاهي صرامته العسكرية.

وعلى الصعيد الخارجيّ لم يقل شاه حرصًا على تعضيد ملكه، فقد حرص على علاقات متوازنة مع القوى العظمى، وعلى رأسها سيدة العالم وقتها بريطانيا التي كانت أول دولة في العالم تعترف بنظام رضا شاه عبر تهنئة ملك بريطانيا للشاه عقب استيلائه على الحكم، وقد وَقَّع رضا خان معاهدة مع الاتحاد السوفيتي في السادس والعشرين من فبراير ١٩٢١م ألغى على إثرها معاهدة ١٩١٩م مع بريطانيا، وقد تكونت من ستة وعشرين بندًا وكانت أهم هذه البنود:

١- إلغاء جميع الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة سابقًا بين فارس وروسيا القيصرية.

٢- إلغاء كافة امتيازات روسيا القيصرية التي حصلت عليها في السابق.

٣- التنازل عن ديون روسيا القيصرية السابقة.

٤- التنازل عن أراضي الرعايا الروس في مناطق إيران المختلفة.

وقد استطاع رضا خان عبر هذه المعاهدة تأمين حدود فارس الشمالية من أطماع الروس وفي عام ١٩٢٥م.

أعلن خان نفسه شاهًا على فارس، وشكل مجلسًا تأسيسيًا بلغ عدد أعضائه ضعف عدد أعضاء المجلس النيابي الفارسي؛ لينظر في مستقبل البلاد عقب تشكيل الوزارة الأولى في عهد رضا خان.

وبعد ستة أيام من تشكيل الوزارة، وافق المجلس التأسيسي على إقرار تعديلات دستورية في الثاني عشر من ديسمبر ١٩٢٥م في المواد ٣٦-٤٠، وبمقتضى هذه التعديلات أصبح رضا خان وَصِيًّا على العرش، ثم شاهًا باسم رضا شاه بهلوي (وبهلوي هو اسم اللغة التي كانت تتحدث بها فارس قديمًا) ويتوارث الحكم من بعده أولاده الذكور، وقد وافق مائتان وسبعة وخمسون نائبًا على هذا القرار، وتَحَفَّظ ثلاثة نواب، وكان البريطانيون سعداء بما حققوه حتى إن ونستون تشرشل (الذي أصبح رئيسًا لوزراء بريطانيا) قال: "نحن الذين نَصَّبْنَاه على العرش الفارسي".

وقد رحب السوفييت كما أسلفنا بانقلاب رضا خان قائلين: "الديكتاتورية العسكرية مرحلة انتقالية نحو نظام جمهوري قومي"، حيث كانوا يعتقدون أن خان يرأس حركة وطنية ثورية، خاصةً مع إلغائه معاهدة بلاده مع بريطانيا، لَكِنَّ خان تعامل بحذر مع السوفييت منذ اليوم الأول.

وحتى بريطانيا -عَرَّابُ وصوله إلى السلطة- عاملها بنفس جفائه مع السوفييت، خاصةً مع عمل الدبلوماسية البريطانية في فارس على الحفاظ على تبعية فارس لبريطانيا واقعًا وقانونًا خاصةً في الأمور المالية، عبر دورهم في إنشاء المصرف الشاهنشاهي، ولعب الاهتمام البريطاني بالمصالح النفطية دورًا، وتدنت العلاقة بين الطرفين عقب إلغاء معاهدة ١٩١٩م، ووصلت العلاقات بين الجانبين إلى أدنى مستوياتها في مايو ١٩٢٧م، عقب أن أخطر رضا خان الدول الأجنبية صاحبة الامتيازات الاقتصادية في البلاد بوضع شروط جديدة للشركات، وقرر الاستعانة بدولتين كبريين لمجابهة السوفييت والإنجليز وهما أمريكا وألمانيا.

وبالنسبة للألمان، فقد تغلغلوا في البلاد عن طريق شركاتهم التجارية التي عملت في المرافق الحيوية للبلاد، وكذلك ثقافيًا عبر إرسال طلاب فرس في بعثات دراسية لألمانيا، كما ازداد عدد الضباط الألمان المدربين للجيش والخبراء المختصين في المصانع الحربية الفارسية في طهران وبوشهر؛ ما ساعد على تطور المعدات الحربية الفارسية.

وقد منح رضا شاه امتيازات خاصة للألمان؛ ساعدتهم في استعادة نفوذهم القديم في فارس الذي تدهور غداة الحرب العالمية الأولى.

وقد عهدت حكومة طهران إلى هارتمان الضابط بالجيش الألماني إدارة ورش صناعة الأسلحة، وما لبث أن استعان بعد فترة قصيرة بأربعة ضباط ألمان آخرين، ثم بخبراء لمدافع مكسيم، ومع الوقت ازدادت التجهيزات العسكرية الألمانية، وقد استفادت ألمانيا من استيرادها للمواد الخام الفارسية لانخفاض أسعارها.

وقد ازداد عدد المستشارين الألمان في كل مرافق الدولة الاقتصادية والعسكرية والثقافية، حتى وصل إلى خمسة عشر ألفًا، خاصة عقب صعود الحزب النازي بزعامة أدولف هتلر، الذي كان رضا خان من أشد معجبيه، إضافة إلى إعجابه الشديد بالعسكرية الألمانية وصرامتها التي تُذَكِّرُه بصرامته، إضافةً لانتماء الفرس إلى العرق الآري الذي ينتمي إليه الألمان، ومع ازياد هذا الإعجاب ازداد عدد الخبراء الألمان في بلاده، وكان ذلك سببًا في انهيار حكمه كما سنعرف لاحقًا.

وكانت علاقات رضا شاه جيدة مع الدول الأوروبية الأخرى، واستمر التبادل التجاري مع دول إيطاليا والسويد وسويسرا والنمسا والدنمارك، إضافة إلى التعاون بين فارس ودول أمريكا اللاتينية، والتعاون في مجال الخدمات مع بلجيكا واليابان ويوغوسلافيا.

أما عن علاقته بالولايات المتحدة، فقد اعترفت بنظام رضا شاه في السابع من نوفمبر ١٩٢٥م، وانتهجت الولايات المتحدة سياسة الحذر رغم بدء تزايد النفوذ الأمريكي في فارس خلال الحرب العالمية الأولى، ومع اكتشاف النفط وازدياد أهميته، أخذت الولايات المتحدة تعزز مواقعها في محاولة لملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الروس عقب سقوط الحكم القيصري.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة على تقديم المشورة لنظام رضا شاه عبر فرق المساعدات الفنية، وإدخال معدات جديدة تهتم بالأنظمة السوقية، وتَرَكَّز عملها في وسط وجنوب إيران، وشيئًا فشيئًا تغلغلت الولايات المتحدة في مختلف مرافق الدولة الفارسية العسكرية والمالية والسياسية والاقتصادية بل وحتى الثقافية عبر بعثاتها المختلفة في فارس، وفي نفس العام قرر رضا خان إضافة رقعة جديدة لملكه العضوض، عبر احتلال منطقة الأحواز العربية الغنية

بالنفط، وأطلق عليها اسم خوزستان، وأعدم أميرها خزعل الكعبي في دليل دامغ على العنصرية الفارسية تجاه الأعراق المختلفة، كما اضطهد القبائل الكردية والتركية والبلوشية والكهكيلوية والبختيارية.

وفي عام ١٩٣٤م غير شاه اسم البلاد من فارس إلى إيران، والتي تعنى بالفارسية موطن الآريين، وقرر المُضِيّ قُدُمًا في توطيد علاقات نظامه إقليميًا ودوليًا، وترسيخ إيران كلاعب إقليمي أساسي في الشرق الأوسط.

تباينت علاقات إيران مع جيرانها، بين الرغبة في التقارب مثلما حدث مع الجار الغربي تركيا التي وقع رضا شاه مع رئيسها مصطفي كمال أتاتورك معاهدة للصداقة عام ١٩٢٦م، وبين إظهار مظاهر القوة والعظمة في أحيان أخرى كما في حالتي: أفغانستان وإمارات شبه الجزيرة العربية.

ففي عام ١٩٢٨م، بعث رضا خان بمذكرة إلى المفوض البريطاني أكد له فيها عدم اعترافه بأيٍّ من الحكام العرب على الساحل الغربي للخليج العربي، وأن جميع الأشخاص المنتمين إلى قطر ومشيخات الساحل العماني ومسقط والبحرين والكويت يعتبرون رعايا إيرانيين، وأن إيران ستصدر لهم جوازات إيرانية خاصة بهم، وفي رده على مذكرة رضا خان ذكر المفوض البريطاني أن بريطانيا مرتبطة بمعاهدة شرعية مع هذه الإمارات، أهمها الاتفاقية المانعة عام ١٨٩٢م التي تمنع قيام علاقات بين إيران وهذه الإمارات، موجهًا بذلك ضربة مؤقتة للمشروع الامبراطوري الفارسي، لكن رضا شاه لم يعبأ بما حدث، وقرر التوجه شرقًا إلى منطقة أخرى لا يزال طامعًا في ضمها إلى إمبراطوريته المستقبلية: أفغانستان.

حاول رضا شاه إقناع جيرانه الشرقيين بحسن نواياه تجاههم، وسعيه لحل مشكلتي الحدود ومياه نهر "هرمند" معهم دبلوماسيًا، ومع تعقد مشكلة الحدود مع تركيا والعراق، قرر شاه إعطاء الأولوية لحل المشكلة الأفغانية، ونكث بعهده وأعطى الأوامر للقوات الإيرانية باجتياز الحدود الأفغانية في عام ١٩٤٣م، مرتكبًا مجازر مروعة بحق المدنيين، ومشردًا الآلاف منهم، وفرض الأمر الواقع لصالحه، وقرر أن يبمم وجهه تجاه جاره الغربي وعدوه التاريخي السنى اللدود؛ ليستولي عليه: العراق.

لم يفوت رضا شاه الفرصة التي لاحت له لتحقيق أطماع بلاده القديمة في بلاد الرافدين مستغلًا سقوط الدولة العثمانية التي كان العراق أحد ولاياتها، فلم يعترف شاه بالحكومة العراقية التي تشكلت في ظلال الاحتلال البريطاني، ولا بتنصيب الملك فيصل بن حسين حاكمًا على العراق، واسْتَعَرَت الخلافات الحدودية بين الجارين اللدودين، متمثلة في الحدود البرية والحدود البحرية عند شط العرب وأحوال الإيرانيين في العراق، وبلغ من تجاهل شاه لحكومة العراق أن اتصل مباشرة بالمندوب السامي البريطاني في العراق.

وواصل استفزازه للحكومة العراقية حتى في توافه الأمور، مثل تجاهل السفن الإيرانية لتعليمات ميناء البصرة عند عبورها به، وتغيير العلامات الحدودية بين البلدين ضاربًا بذلك عرض الحائط بالاتفاقيات التي وقعها مع الدولة العثمانية قبل سقوطها بشأن العراق، وشهدت الفترة بين عامي ١٩٢٨م و١٩٣٤م مفاوضات شاقة حول تحسين العلاقات، أَفْشَلَهَا رضا شاه وفَرَّغَهَا من مضمونها، فلا صوت يعلو الآن فوق صوت إمبراطورية كسرى، وسعيًا وراء تحقيق هذا الهدف؛ قرر رضا شاه مصاهرة واحدة من أقدم ملكيات الشرق

الأوسط ممثلة في أسرة محمد على بمصر، عبر تزويج نجله محمد بالأميرة فوزية شقيقة ملك مصر فاروق الأول في الخامس عشر من مارس ١٩٣٨م، وكان عُمْرُ محمد يومها تسعة عشر عامًا، لكن الرياح لم تأت بما تشتهيه سفن رضا شاه.

ظل الاتحاد السوفيتي مرسخًا قدميه في مناطق إيران الشمالية رغم تعهده بالانسحاب منها في معاهدة ١٩٢١م؛ فقد رأى فيها حزام وقاية له من الأطماع الغربية والبريطانية منها على وجه التحديد، كما وجد فيها مدخلًا إلى المياه الدافئة في الخليج العربي، وهو ما رآه شاه تقسيمًا واقتطاعًا للأراضي الإيرانية رغم نفي السوفييت لذلك، وهو ما خلق أجواءً من التوتر انتهت بقطع العلاقة بين البلدين عام ١٩٣٨م عقب إغلاق القنصليات السوفيتية في إيران، وهو ما كان على النقيض في علاقات رضا شاه مع ألمانيا النازية.

تَعَزَّزَت العلاقات بين ألمانيا وإيران أكثر فأكثر عقب قطع العلاقات بين برلين وبغداد في السادس من سبتمبر ١٩٣٩م عَشِيَّة اندلاع الحرب العالمية الثانية، وَوَصل عدد المستشارين العسكريين الألمان في الجيش الإيراني إلى خمسمائة وستين مستشارًا، واستطاع الألمان توصيل المتفجرات على ظهر سفنهم؛ ما جعلهم في وضع يسمح لهم بمنع وصول سفن بريطانيا إلى ميناء عبدان المدينة النفطية بجنوب إيران، وهو ما رأت فيه بريطانيا تهديدًا لمصالحها الحيوية في هذا البلد الاستراتيجي، إضافةً إلى القلق القديم المتراكم لدى القوى الغربية وفي القلب منهم بريطانيا من التغلغل الألماني في إيران التي لفحتها نيران الحرب العالمية الثانية؛ بسبب تقاسم النفوذ فيه بين ثلاث قوى عظمى اشتركت في الحرب وقررت بريطانيا والاتحاد السوفيتي لفت نظر رضا شاه لخطئه بالتي هي أحسن.

أرسلت الدولتان العديد من المذكرات إلى حكومة طهران تطلبان منها إبعاد الألمان عن البلاد، وتحدى الشاه تحذيرات الدولتين في خطاب له أمام طلبة الأكاديمية العسكرية بطهران في التاسع عشر من أغسطس ١٩٤١م قال فيه: "على الجيش وضباطه مراقبة الوضع بدقة متناهية وأن يكونوا مستعدين لكل تضحية في الوقت الحالي".

ثم خرج الوزير الإيراني المفوض لدى الولايات المتحدة في الثاني والعشرين من أغسطس ١٩٤١م بتصريحٍ قوى يتطابق مع ما صرح به الشاه، قال فيه: "إن إيران لن تتوانى عن مقاومة أيّ اعتداء، حتى لو كان احتمال النجاح فيه لا يتجاوز واحد من عشرة". وكانت تصرفات شاه إيران تصب في هذا الاتجاه.

اتخذ رضا شاه حزمة من الإجراءات ليعزز مكانة بلاده الدفاعية، وكانت قراراته كالتالي:

١- إصدار أوامر بالاستعداد لمائة وعشرين ألف جندي لصد الهجوم المتوقع.

٢- وضع فرقتين في طهران إضافة إلى فرق أخرى في المدن الكبرى كتبريز وكردستان وكرمنشاه وخراسان والأحواز.

٣- إصدار أوامر بالاستعداد لقطاعات الجيش.

٤- إلغاء إجازات العسكريين.

٥- إشراف رضا شاه بنفسه على تعزيز الحاميات العسكرية في المناطق الشمالية والجنوبية.

٦- تشديد الرقابة على السكك الحديدية.

٧- فرض التعتيم على المدن الهامة كعبدان والمحمرة.

لم تَلْقَ إجراءات رضاه شاه أيَّ اهتمام من لندن وموسكو اللتين وجهتا إنذارًا أخيرًا لطهران في الخامس والعشرين من أغسطس ١٩٤١م، وفي نفس اليوم أيضًا شن البلدان هجومهما على إيران بغية احتلالها، وكانت الصدمة المروعة لرضا شاه بعدما رأى بأم عينه تقهقر الجيش المريع أمام القوات الغازية.

دخل البريطانيون إلى إيران عبر الحدود العراقية بقوة تعدادها عشرة آلاف جندي، ونزلت قوات بريطانية تعدادها ثلاثمائة مقاتل على رأس الخليج، وتوغلوا في العمق الإيراني على ثلاثة محاور، وهاجمت القوات البريطانية القوات البحرية الإيرانية في المحمرة مُغْرِقَةً جميع السفن الموجودة في ميناءها مُكَبِّدَةً الجيش الإيراني خسائر فادحةً في الأرواح، كما قصفت ثكنات الجيش ومعسكراته جَوًّا، وهُوجِم معمل تكرير النفط بعبدان، وتقدم الجيش الأحمر إلى طهران عقب اختراقه الحدود الشمالية محتلًا مدن كيلان وخراسان وشمال كردستان وأذربيجان، لقد أُخِذَ الجيش الإيراني على حين غِرَّة.

ففي كرمنشاه انتشرت فرق كاملة من الجيش البريطاني دون مقاومة تذكر، بينما كانت المحمرة وعبدان استثناءً من هذه القاعدة، خاصَّةً عبدان التي قاد فرقتها الجنرال بختي، كما سقط جنوب البلاد بالكامل تحت سيطرة البريطانيين، ووصل الحال بأحد كبار ضباط الجيش للهروب مرتديًا الحجاب أثناء تقدم القوات الغازية في مَشْهَدٍ مُخْزٍ.

وحتى تكتمل الصورة قتامة، أعلن الجنرال ضرغامي رئيس الأركان خلال ثماني وأربعين ساعةً من الغزو استحالة الاستمرار في مقاومة الحلفاء، وفي تقرير رفعه إلى الشاه طلب منه قبول وقف إطلاق النار على كافة الجبهات وقد كان، لَكِنَّ هذا الزلزال العسكري كان له توابع.

على إثر ذلك، استقالت حكومة علي منصور وعُيِّن القاضي محمد علي فروغي رئيسًا للوزراء، وفي خطاب له أمام المجلس النيابي قال فروغي: "إنَّ قرار وقف إطلاق النار صدر بناءً على توصيات المجلس القومي الأعلى، الذي أعلمهم أن القوات الأجنبية احتلت مناطق الدفاع الاستراتيجية وأن الفرقتين الأولى والثانية المكلفتين بحماية العاصمة تفشلان في مهمتهما، وعليه فإنه من المفضل إصدار الأوامر بوقف إطلاق النار، والاستمرار في المفاوضات الدبلوماسية الجارية".

ترتب على هذا الغزو نتائج كارثية لحكم رضا شاه كان أبرزها:
١- فقدان الجيش وحرسه لمركزهم، وسرقة البدو أسلحته وذخيرته احتفالًا بحريتهم التي حُرِمُوا منها.

٢- استبدال حكومة على منصور بحكومة محمد على فروغي التي لم تكن مواليةً ولاءً مطلقًا للشاه.

٣- اضطرار الحكومة الإيرانية للتوقيع على معاهدة ثلاثية مع الاتحاد السوفيتي وبريطانيا في الثامن من سبتمبر ١٩٤١م حول انسحاب قواتهما المحتلة، وطرد الألمان من إيران، وقطع العلاقات مع الدول الموالية لها كإيطاليا.

حاول رضا خان الالتفاف مُجَدَّدًا على هذه المعاهدة والتخلص من النفوذ السوفيتي البريطاني لكن دون جدوى، خَاصَّةً بعد تجاهل الولايات المتحدة لنداءاته المتكررة، بالرغم من أن الرئيس فرانكلين روزفلت وافق على وضع إيران على قائمة الدول المشمولة بالمساعدة الأمريكية، وهكذا ضغط البريطانيون والسوفييت على رضا شاه وأرغموه على التنازل عن الحكم في السابع عشر من سبتمبر ١٩٤١م، وقرر رضا شاه تولية نجله محمد عرش الطاووس الذي أسسه خلال العقد والنصف الأخير.

للمرة الأولى في حياة محمد رضا تَصَرَّفَ معه والده رضا شاه كأب لا كقائد عسكري صارم كما اعتاد منه، ورأى الدموع تترقرق في عَيْنَي الرجل العجوز اللتين ظلتا حادتين لا تنطقان بما يجيش في نفسه طوال حياته، ولم ينبس ابن الثانية والعشرين ببنت شفة خلال لقائه مع أبيه، وسأله أبوه في اقتضاب: "هل تستطيع الاحتفاظ بالعرش؟".

فلم يرد محمد على سؤال أبيه الذي استطرد قائلًا: "أنا لم أفشل في الاحتفاظ بالعرش، لكن قوى أقوى مِنّي أحكمت الحصار حولي. لقد احتفظت لك بالعرش، فهل تستطيع أن تحتفظ به؟".

أومأ الابن برأسه موافقًا، واستمر أبوه في كلامه، فأضاف: "أَنْجِب ابنًا".

كَرَّرَ رضا شاه عبارته مرة أخرى، ثم خرج ليركب سفينة الشحن البريطانية باندرا إلى بومباي في الهند، ومنها إلى جزيرة موريشيوس، ثم إلى جوهانسبرج عاصمة جنوب أفريقيا التي كانت تحت الاحتلال الإنجليزي الهولندي حيث توفي هناك في الخامس والعشرين من يونيو ١٩٤٤م، ودُفِنَ في القاهرة قبل أن ينقل

إلى طهران في الثالث من مايو ١٩٥٠م، ليُدْفَنَ في المدينة التي غادرها قَسْرًا قبل نحو عقد من الزمن.

مَرَّ شريط الذكريات أمام عَيْنَي محمد، تَذَكَّرَ عندما رحل للعيش في طهران، وكيف كان أبوه يعامله بخشونة ويرغمه على النوم على الأرض في ثكنات الجيش على فراش خشن، وكيف كان يوم تفتيش أبيه عليه مع معلميه للاطمئنان على مستواه الدراسي يشبه الطابور العسكري، وكان يحفظ الإجابات عن ظهر قلب وعندما يسأله معلمه أمام أبيه كان خوفه يمحوها من ذهنه كأن لم تكن؛ فلا يكون من نصيبه إلا التوبيخ، وقد تسبب ذلك في خلق شخصية مهزوزة يعتريها الخجل، وهو ما جعل رضاه شاه يسخر من ولده ويقول:

"لقد اختلطت الأمور في رحم زوجتي، كان يجب أن تكون أشرف هي الولد ومحمد هو البنت".

دار كل ذلك بخَلَدِه وهو يتأهب لحمل التَّرِكَة الثقيلة التي ورثها عن أبيه دون سابق إنذار، وقرر محمد السير على خطى أبيه فيما يتعلق بالخطوط العامة للحكم والعقيدة العسكرية لجيش البلاد، مع إضافة عاملي التوسعية والتحالف مع الولايات المتحدة إليهما.

حيث كان يرى محمد رضا الولايات المتحدة في وضع أفضل من الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس بريطانيا والامبراطورية الملحدة الاتحاد السوفيتي؛ لتلعب دورًا أساسيًا في هذا البلد الشرق أوسطي النفطي الهام، خاصَّةً أنه ليس لها ماضٍ استعماريٍ فيه مثل البريطانيين والسوفييت، إضافةً إلى الصورة التي رسمها الإيرانيون للأمريكيين على أنهم رعاة البقر المخلصون للتعساء من

الأشـرار، وكـانوا -مـن وجهـة نظـرهم- هـم التعسـاء بينمـا كـان السـوفييت والبريطـانيون هـم الأشـرار الـذين سـاموهم سـوء العـذاب، وكـان الأمريكيـون متفـوقين على الـروس والسـوفييت بوجـود خـبراء لهـم في جميـع المؤسسـات الإيرانية، إضافةً إلى عمل قسم من الجنود الأمريكيين المتواجدين في إيران في إقامة مشاريع البِنَى التَّحْتِيَّة، وكانت أسس حكم محمد رضا تقوم على:

١- الحفاظ على عرشه من السقوط أمام تيار المعارضة الداخلية.

٢- المحافظة على تَمَاسُك إيران بالحَدِّ الملائم لتوفير القدرة على القضاء على حركات المعارضة الداخلية.

٣- اسـتثمار تحالفـه مـع الولايـات المتحـدة لزيـادة نفـوذه في منطقـة الخليـج ثـم السيطرة عليه لاحقًا.

٤- الحد من احتمال قيام السوفييت بهجوم على الأراضي الإيرانية عبر التلويح بالورقة الأمريكية.

وحتى يظهر الشاه حسن نواياه لنيل شرف التحالف مع واشنطن؛ استضافت العاصمة طهران في الفترة ما بين الثامن والعشرين من نوفمبر إلى الأول من ديسمبر ١٩٤٣م مؤتمر طهران الذي حضره الثلاثة الكبار:

تشرشل رئيس الوزراء البريطاني، وروزفلت الرئيس الأمريكي وستالين الرئيس السوفيتي، وفي اليوم الأخير من المؤتمر وقع الزعماء الثلاثة إعلان طهران الذي نظم عمليات انسحاب القوات الأجنبية مشيرًا إلى تضحيات إيران في الحرب، وفي مؤشر جديد على رغبته في تعزيز العلاقات مع العم سام، عَيَّن الشاه عددًا من الأمريكيين في مناصب هامة، مثل:

د/ ميلزبو مستشارًا للمالية الإيرانية، والجنرال كليرنس ريدلي رئيسًا للبعثة العسكرية الأمريكية لدى الجيش الإيراني، والكولونيل نورمان شوارزكوف مستشارًا للحكومة الإيرانية، ورغم كل هذه الإجراءات، ظل الشاه في حاجة لمزيد من استطلاع نوايا حلفائه الجدد.

في فبراير ١٩٤٤م استقل الشاه طائرته وكبار وزرائه للقاء مسئولين أمريكيين في القاعدة الأمريكية بعبدان؛ ليقف على المدى الذي سيتوقف عنده التعامل بين البلدين، وفي مارس ١٩٤٤م بدأ الأمريكيون يلقون بشباك شركاتهم النفطية حول إيران.

في هذا الشهر، زار ممثل شركة ستاندرد فاكوم طهران، حيث تقدم لرئيس الوزراء علي سهيلي للحصول على امتيازات نفطية، ووعده سهيلي بتحقيق مطلبه، وفي الشهر التالي انضم لممثل ستاندرد فاكوم ممثلان من شركة سنكلر أويل وهي أمريكية أيضًا، وقد أثار هذا الأمر حفيظة البريطانيين الذين دخلوا على خط المفاوضات مع الحكومة الإيرانية لزيادة حصتهم من الامتيازات التي سبق لهم الحصول عليها.

وفي يوليو من نفس العام، تعاقدت الحكومة الإيرانية مع عالمي الجيولوجيا الأمريكيين كيرتس وهيربرت هوفي مستشارين لشئون النفط، وفي الحادي والثلاثين من يوليو ١٩٤٤م أرسل القائم بأعمال وزير الخارجية الأمريكي إدوارد ستيتنوس رسالةً للقائم بالأعمال الأمريكي، شَدَّدَ له فيها على أهمية تقوية وتعميق العلاقات الإيرانية الأمريكية؛ حفاظًا على المصالح الأمريكية، وأبى السوفييت إلا أن ينالوا حصتهم من الكعكة ولا يتركوا الملعب الإيراني للأمريكيين يمرحون فيه حيث شاءوا.

سبتمبر ١٩٤٤م، زار سيرجي كافتارادز نائب منسق الشئون الخارجية السوفيتي طهران؛ تحت ذريعة إجراء بعض الاختبارات على الحقول المملوكة للسوفييت، لكن الهدف الحقيقي للزيارة كان معرفة رد الشاه على الاقتراح السوفيتي لمنح السوفييت حق التنقيب في مساحة مائتي ألف ميل شمال البلاد مع الحصول على عقد امتياز في وقت لاحق، لَكِنَّ السوفييت قرروا استعراض عضلاتهم عبر قواتهم المسلحة التي سارت بكامل عتادها في شوارع طهران، كما تظاهر أنصار حزب تودة (الجماهير) الماركسي حليف السوفييت ضد رئيس الوزراء مطالبين باستقالته، إضافةً إلى بعض الأعمال الاستفزازية؛ جعلت السفير الأمريكي يستشعر الخطر مما يجرى وكان أحد نواب الشعب يشارك الأمريكيين الشعور بالخطر.

في الثاني من ديسمبر ١٩٤٤م، تقدم النائب محمد مصدق بقانون لمجلس النواب يمنع رئيس الوزراء من إبرام أيَّ اتفاق بشأن النفط دون الرجوع للمجلس، وعقوبة الإخلال به الحبس ثمانية أعوام، وقد وُوفِق على هذا القانون بعد مناقشات ساخنة استمرت لساعتين.

وقرب نهاية العام أُرسِلَت قوات الشرطة إلى مدينة شاهي شمال البلاد؛ لإنهاء إضراب عمال مصنع النسيج، لكن القوات السوفيتية دخلت على خط المواجهة، وجردت قوات الأمن من سلاحها وهو ما أقلق أمريكا، وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في الثامن من مايو ١٩٤٥م أرسلت الحكومة الإيرانية مذكرةً إلى حكومات بريطانيا والاتحاد السوفيتي وأمريكا طالبةً فيها بدء الجلاء عن الأراضي الإيرانية، وبموجب هذه المذكرة وجب على السوفييت الانسحاب من إيران في الثاني من مارس ١٩٤٦م، لكن السوفييت نقضوا عهدهم.

عمل السوفييت على تثبيت أقدامهم في الشمال الإيراني ورفضوا تنفيذ الاتفاق؛ مما اضطر رئيس الوزراء أحمد قوام السلطنة للسفر إلى موسكو حيث التقى ستالين، وكان الرجلان على طرفي نقيض:

ستالين الذي كان يلهث وراء الحصول على امتيازات نفطية، بينما يسعى قوام السلطنة إلى الحصول على ميعاد للانسحاب، وعرض ستالين على ضيفه تأسيس شركة (سوفيتية - إيرانية) حصة السوفييت فيها واحد وخمسون في المائة لكن قوام السلطنة رفض، وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا تراقبان الوضع بمزيج من الرِّيْبَة والقلق، خَاصَّةً مع تَعَقُّدِ الوضع في الشمال عقب دخول القوات السوفيتية لتِبريز، واتخذ الهجوم أربعة اتجاهات هي:

١- الجبهة التركية.

٢- الجبهة العراقية.

٣- العاصمة طهران.

٤- آبار البترول في الجنوب.

وبعد أن دانت السيطرة لهم على تلك الجبهات، نصب السوفييت للشمال الذي يهيمنون عليه واليًا دمية يحركه ستالين عن بعد، واتخذ من تبريز مَقَرًّا له وهو بشناري؛ ما دفع الولايات المتحدة لرفع شكوى لمجلس الأمن ضد التصرفات السوفيتية.

أراد الشاه الشاب الاطمئنان على الدعم الأمريكي له خاصة مع انعدام ثقته في رئيس وزرائه الذي عينه في منصبه تحت الضغط وليس لكفاءته، وقد كان

محمد رضا مُحِقًّا في ذلك؛ فقد كان قوام السلطنة يغني على ليلاه، ولَوَّح للروس بأنهم يستطيعون الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في الشمال كما أرادوا، وأظهر حسن نواياه برفع الحظر عن حزب تودة الشيوعي الموالي للسوفييت، وألقى القبض على الشخصيات المعادية للسوفييت، وصادر الصحف المعادية للسوفييت، وبلغ الأمر منحى خطيرًا في الثامن من مايو ١٩٤٦م.

في ذلك اليوم، خاطب قوام السلطنة القائم بالأعمال الأمريكي بشأن أزمة أذربيجان في شمال البلاد يكمن في التعامل مع الشاه وليس بشناري، وطلب من الولايات المتحدة تقديم الدعم له، إضافةً لِسَحْب شكواها أمام الأمم المتحدة، لَكِنَّ الأمريكيين صدموه برفضهم، وقالوا إن التأييد الفَعَّال سيتم عبر الأمم المتحدة، فقرر قوام السلطنة العزف على وتر المصالح الأمريكية، عبر التلويح للأمريكيين بإمكانية الحصول على امتيازات نفطية في بلوشستان بشرق البلاد. ومع استفحال الأزمة، تدخلت بريطانيا للمحافظة على امتيازات شركة النفط الأنجلو بريطانية، كما تعاونوا مع الأمريكيين في أروقة مجلس الأمن فيما يختص بالأزمة السوفيتية، ومع انسداد أفق الحل، جاء الحل من حيث لم يحتسب الجميع.

الخامس عشر من ديسمبر ١٩٤٦م، دخلت قوات الشاه إلى تبريز مُسْقِطَةً نظام بيشناري المُؤْتَمِر بأمر السوفييت، ثم اجتمع مجلس النواب مجددًا وصَوَّت بالإجماع ضد منح السوفييت أية امتيازات، وهكذا ربحت الولايات المتحدة حربها في السيطرة على إيران ضد المارد السوفيتي الأحمر دون أن تطلق رصاصة واحدة، ليبدأ بذلك فصل جديد من تاريخ إيران عقب تقديم بهلوي الصغير أوراق اعتماده كحاكم لحلفائه الأمريكيين.

قررت إدارة هاري ترومان تسليح جيش الشاه الجيد وتحديثه؛ حرصًا على مصالحها أولًا وقبل كل شيء، فمن ناحية كانت إدارة ترومان ترى في إيران دور الوكيل المنشود لها في المنطقة، ومن ناحية أخرى حتى تستطيع مجابهة الأطماع السوفيتية في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وقد انتهج الشاه الجديد نهج أبيه حذو النعل بالنعل دون أن يستفيد من الأخطاء التي أطاحت بأبيه إلى حياة المنافي بدلًا من حياة القصور.

على الصعيد الداخلي، عمل محمد رضا بهلوي على قدم وساق لتحديث جيشه؛ للقضاء على الاضطرابات التي تعم البلاد من أقصاها إلى أقصاها؛ ولذا فقد بنى علاقات خاصة مع قادة الجيش، ومنح ترقيات للضباط، وضاعف رواتب الفقراء منهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أراد الشاه الشاب لآلة القمع العسكرية أن تغطي على ضعف شخصيته، وابتعد عن تحقيق أية إصلاحات جذرية تساعد على بقاء نظامه، وقرر حكم إيران بالحديد والنار كما فعل أبوه المخلوع، وأصبح الشاه الجديد حاكم إيران رغمًا عن أنف الجميع.

أصبح الشاه - بحكم منصبه- القائد الأعلى للجيش الإيراني، ورفع شعار:

(الله، الشاه، الوطن) الذي أصبح الجنود يحفظونه عن ظهر قلب، وملأ المكاتب في المؤسسات الحكومية والثُّكْنَات العسكرية على السواء، وبالتالي رأت المؤسسة العسكرية أن واجبها الأول إن لم يكن الأوحد هو حماية الشاه لا حماية الوطن، وأفاد الشاه في مسعاه عدم تدخل المجلس النيابي الذي انْتُخِب عَقِبَ خَلْعِ أبيه في شئون الحكم، ما حدا به إلى التواصل مع رئيس أركان الجيش مباشرةً عبر المكتب العسكري الذي أُنْشِئ خصيصًا لهذا الغرض في البلاط الشاهنشاهي، وكذلك الأمر مع قادة الميدان متجاوزًا وزارة الدفاع.

كما عمل الشاه على عزل الجيش عن السياسة بشكل كامل، واستطاع بهلوي تغليف سيطرته على المؤسسة العسكرية بغلاف الدستور الذي منحه منصب القائد الأعلى للجيش، والذي جعل من حقه تعيين وزير الدفاع، وجعل وزارة الحربية غير ذات مسئولية مباشرة عن القوات المسلحة فيما يخص الإدارة والقيادة، وجعلها مجرد مؤسسة مسئولة عن التجهيزات العسكرية، وأحكم قبضته على وزارة الدفاع بتعيين العديد من أفراد العائلة المالكة بها، ومنذ عام ١٩٤٥م تألفت وزارة الحربية من:

١- وزير الدفاع: والذي يجوز أن يكون عسكريًا أو مدنيًا مع معاونين عسكريين له، أحدهما برتبة لواء، مع مرافقين عددهم أربعة برتبة عميد وعقيد ومقدمين.

٢- مجلس حربي: وقد تألف من خمسة عشر عضوًا.

جعل الشاه رئاسة أركان الجيش محصورة في إدارة الأفراد والعمليات التنفيذية حسب أوامره بصفته القائد الأعلى، أما القرارات الهامة فقد بقيت في يد الشاه الذي ألف رئاسة الأركان من:

١- رئيس أركان الجيش برتبة فريق.

٢- رئيس أركان ثانٍ برتبة فريق أو أمير لواء.

٣- معاون برتبة أمير لواء.

٤- قلم التحريرات المؤلف من شعبتي التحريرات الاعتيادية والشفرة.

وأما عن مهام رئيس الأركان فهي:

١- تنظيم البرامج.

٢- الميزانية.

٣- احتياجات الأركان.

٤- رفع التقارير مباشرةً إلى الشاه.

أما عن القوات البَرِّيَّة، فقد اعتمد الشاه على أمريكا، وبدرجة أقل بريطانيا، وفي المجال البَحْرِيّ استعان بإيطاليا، كما أنشأ وحدة عسكرية جديدة عرفت بالحرس الإمبراطوري.

كان الحرس الإمبراطوري موجودًا في التشكيلات العسكرية الإيرانية قبل عام ١٩٥١م، لكنه كان عبارة عن وحدات فرعية صغيرة متغيرة الحجم، تمثل الحراسة الشخصية للشاه والعائلة المالكة ومسلحة بالرشاشات تحت قيادة الفريق شاه بختي، وفي وقت الحرب تكون هذه الوحدات تحت سيطرة القوات البرية، وكان أغلب أفراد هذه الوحدة من الأكراد ذوى البنية الجسمانية القوية، ويكون لزامًا على المقاتلين المنتمين لهذه الوحدة أن يقسموا قسم الولاء والحماية للشاه حتى آخر قطرة من دمهم، وكانوا يرتدون زيًا عسكريًا موحدًا يحمل شارة السلطنة، وتوضع علامات ملونة على ملابسهم، وبلغ عددهم سبعين ألف جنديٍ منهم اثنا عشر ألفًا في العاصمة طهران، وكانت هذه القوات من أوائل القوات التي تسلمت الدبابات المتطورة وتدربت عليها.

واتبع الشاه مع جيشه سياسة (فَرِّق تَسُد) باتباع سياسة التمييز بين فصائل الجيش التي تغذي الكراهية بين أفراد الجيش، وقَسَّم الجيش في المعاملة إلى ثلاث رتب:

١- الخالدون: وهم المنتمون للحرس الامبراطوري والمتمتعون بامتيازات خاصة من حيث الرواتب والتسهيلات المعيشية والبريق الاجتماعي؛ لقرب هؤلاء من الدائرة الضيقة للشاه.

٢- المحترفون: الذين اتخذوا من الجندية حرفةً لهم، وقد شَكَّل هؤلاء العمود الفِقَرِيّ للجيش الإيراني، وكانت امتيازاتهم أقل من تلك التي تمتع بها الحرس الإمبراطوري.

٣- المحرومون: وهم المجندون وضباط الاحتياط، وقد شَكَّلوا الغالبية الساحقة من الجيش وكانوا الأقل في الامتيازات والرواتب والمعاملة داخل الثكنات، بل وحتى في مكانتهم داخل المجتمع الإيراني.

وبمرور الوقت، أصبحت البعثة الأمريكية هي التي تدير جيش الشاه بشكل كامل؛ لتجعل العقيدة العسكرية الإيرانية على نمط نظيرتها الأمريكية؛ لتضع هذا الجيش في خدمة السياسة والمصالح الاستراتيجية الأمريكية، ومنذ عام ١٩٥٥م وما تلاه، شَرَع الشاه بإيفاد مجموعات من المدربين العسكريين تعداد كُلٍّ منها خمسون شخصًا إلى الولايات المتحدة، وكان تدريب الضباط يجرى في المجال البَحْرِيّ والجَوّيّ أكثر من الحرب البرية.

وقد شهدت المؤسسة العسكرية الإيرانية في الخمسينيات تَطَوُّرًا كبيرًا، وقطعت الولايات المتحدة شَوْطًا كبيرًا في جعل الجيش الإيراني نِدًّا لنظيره التركي، أي

صاحب تأثير في مجريات الأحداث بالشرق الأوسط الملتهب، خاصة مع صعود حكومة إسلامية في تركيا برئاسة عدنان مندريس، وبالتالي كان خيار حكم الشاه العلماني أفضل لدى واشنطن.

بدأت الوفود المتبادلة بين الجارتين اللدودتين إيران وتركيا، غير أن الخلافات في وجهات النظر بقيت حاضرةً بين الطرفين؛ بسبب نظرة قادة الجيش التركي للجيش الإيراني على أنه سَيُعَرِّض الجيش التركيَّ للخطر من ناحية حدوده الشرقية، وقفزت حليفة الجارتين الولايات المتحدة على خلافات البلدين واستمرت في دعمهما؛ تحقيقًا لمصالحها.

وبالرغم من انتهاء الأزمة الإيرانية-السوفيتية لصالح الشاه حليف أمريكا الجديد، إلا أن الولايات المتحدة كانت قلقة من إمكانية عودة السوفييت مُجَدَّدًا وبصورة أعنف من ذي قبل، بعد أن أشار تقرير للخارجية الأمريكية صدر في يناير ١٩٤٩م إلى أن إيران هي الحلقة الأضعف في سلسلة الدول المستقلة الواقعة على حدود الاتحاد السوفيتي، خاصة مع ترك السوفييت مِخْلَبَ قِطٍّ لهم في بلاد فارس مَثَّلَ مصدر قلق للشاه الجديد: حزب تودة.

نشأ هذا الحزب في أعقاب تدخل الجيش الأحمر عسكريًا في شمال إيران، قبيل عزل رضا شاه من قبل قوات الحلفاء، على يد اثنين وخمسين مسجونًا أفرجت عنهم القوات السوفيتية؛ فقرروا رد الجميل لمن حرروهم بتأسيس هذا الحزب.

وحتى يكسب مؤسسو الحزب شعبية وأنصارًا ويصبح الحزب ذا تأثير في إيران، تَجَنَّب أعضاؤه رفع أية شعارات أو الإعلان عن أية توجهات شيوعية، وكانت

مبادئه متماشيةً والدستور الإيرانيّ؛ فلفت أنظار المشتغلين بالسياسة إليه، واستطاع بذلك الدخول إلى البرلمان بثمانية نواب، وعندما وجده بعض أقطاب نظام الشاه ورقةً رابحةً قرروا اللعب به.

فعندما فاوض أحمد قوام السلطنة الاتحاد السوفيتي من وراء ظهر الشاه، ضم إلى حكومته ثلاثة وزراء من حزب تودة؛ ليدلل لموسكو على اختلافه عن الشاه الذي يحارب أنصار السوفييت من شيوعيي إيران، بينما هو يدنيهم منه ويشركهم في إدارة شئون البلاد، فَحَرِيٌّ بالسوفييت أن يدعموه في مسعاه لخلافة الشاه الشاب على عرش البلاد، لكن دوام الحال من المحال.

دَبَّ الخلاف بين قوام السلطنة ووزراء حزب تودة؛ فأقالهم من حكومته بعدما استنفد غرضه منهم في حل مشكلة مقاطعة أذربيجان بالمفاوضات قبل أن يحسمها عسكريًا بشكل نهائي، وفي الشهر التالي وقعت مفاجأة غير متوقعة.

ففي الرابع من فبراير ١٩٤٩م، تعرض محمد رضا بهلوي لمحاولة اغتيال فاشلة، وكان ذلك ناقوس خطر للولايات المتحدة من خسارة نظام حليف في بلد هام بمنطقة الشرق الأوسط المضطربة، وكذلك إمكانية ضم إيران قسرًا من قبل الاتحاد السوفيتي كما فعلت مع دول البلطيق في أوروبا.

ولذلك فقد دعم الأمريكيون الشاه بالسلاح والمساعدات والتحالفات منذ عام ١٩٤٩م، لَكِنَّ الشاه لم يكتف بما تقدمه له أمريكا، ووصف المساعدات المقدمة بـ"التافهة"، وفي يوليو ١٩٤٩م وخلال لقائه مع مسئولين أمريكيين طرح الشاه مطالبه التي تمثلت في:

١- امتلاك أسلحة حديثة.

٢- تَلَقّي قواته تدريبًا في الولايات المتحدة.

٣- بناء جيش قوامه ثلاثمائة ألف جندي؛ لبسط حمايته على الجنوب والجنوب الغربي ومنع ضياع حقول النفط.

تَحَفَّظ الأمريكيون على طلبات بهلوي في بادئ الأمر، خَاصَّةً مع ضعف الدولة في الداخل الإيراني بناءً على زيارة قام بها وليم رونتري مدير قسم الشئون اليونانية والإيرانية والتركية، لَخَّصَت الوضع المتأزم في ثلاث نقاط:

١- النشاط المتزايد لحزب تودة.

٢- الكساد الاقتصادي الداخلي.

٣- انعدام التنظيم والقوى وعدم ثقة قادة الحكومة في أنفسهم.

وفي الخامس والعشرين من الشهر نفسه، عَيَّن الشاه علي منصور رئيسًا للوزراء خَلَفًا لقوام السلطنة برغم اتهامات الفساد التي تلاحقه، لكن لا العائلة المالكة ولا الشعب على السواء تقبلا منصور، وفي الخامس والعشرين من يونيو ١٩٥٠م أقال الشاه منصور وعين على رازم آراه رئيس أركان الجيش الإيراني ليحل محله، لكن ذلك لم يكن نهاية المتاعب مع معارضي الشاه.

ففي يونيو ١٩٥٠م، عُرِضَ الاتفاق التكميلي بين حكومة الشاه وشركة النفط الأنجلو-إيرانية بخصوص عائدات النفط على لجنة برلمانية فرعية للتصديق عليه بعد أن حُلَّ مجلس النواب في وقت سابق، وتَرَأَّس هذه اللجنة النائب

المعارض ورئيس الحركة الوطنية محمد مصدق الذي وضع العصى في دواليب موافقة اللجنة على الاتفاق، في مقابل تأميم النفط الذي كان مطلبًا ملحًا لمصدق، كما وجه الشاه بمعارضة حزب تودة الماركسي لسياساته ليتسع الخرق على الراقع.

ولأن المصائب لا تأتي فُرَادَى، فقد برزت جماعة مسلحة أَقَضَّت مضجع بهلوي، وهي فدائيان إسلام، والتي تعنى بالفارسية فدائي الإسلام، والتي أسسها وتزعمها رجل دين شاب يدعى نواب صفوي، وقد سبق لهذه الجماعة اغتيال محامى وصحفي يدعى حسين كسروي كتب مقالًا رأى فيه صفوي وأعضاء جماعته استهانة بالقرآن؛ فَأَنْهَوا حياته، وتحت ضغط التعاطف الشعبي المؤيد لفعله حكمت المحكمة ببراءة منفذ الاغتيال.

في وسط هذه الأمواج السياسية المتلاطمة التي يتأرجح عرش الطاووس الشاهنشاهي بسببها، قرر محمد تنفيذ وصية والده بإنجاب ذكر يرث العرش من بعده بعدما تعمق لديه الشعور بالخطر عقب محاولة اغتياله قبل عامين، وفي الثاني عشر من فبراير ١٩٥١م تزوج بهلوي من ثريا أصفنديارى؛ ليحقق مبتغاه، لكن جراب القدر لم يَخْلُ من المُنَغِّصَات التي توالت على الشاه الشاب.

العشرون من فبراير ١٩٥١م، اغتيل على رازم آراه رئيس وزراء الشاه أثناء مشاركته في تشييع جنازة رجل دين شيعي بمسجد شاه في طهران، وذلك عندما أطلق أحد المسلحين النار عليه فأرداه قتيلًا.

سرعان ما ألقت الأجهزة الأمنية القبض على القاتل الذي اتضح لاحقًا أن اسمه خليل طهمسبي وهو من أعضاء جماعة فدائيان إسلام، وقد رُحِّبَ بهذه الخطوة ممن يعتبرهم الإيرانيون خلفاء الله في الأرض: المراجع الشيعة.

فقد أصدر أحد رجال الدين وهو آية الله كاشاني بيانًا قال فيه: إن الرَّصَاصَات التي أردت رازم آراه قتيلًا مُبَارَكة من الله، وكان التأييد الشعبي لما فعله طمسبي لا يقل عن تأييد رجال الدين، ومجددًا وجد الشاه نفسه في مأزق سياسي.

كان الشاه مُضطرًا للحصول على موافقة المجلس لتعيين رئيس وزراء جديد خلفًا لرازم آراه، فأرسل فهيمي نائب رازم آراه الذي تحدث في وجود فاخر حكمت المتحدث باسم المجلس عما أسماه "الأحداث المأساوية" التي وقعت في الأيام الماضية، فقاطعه مصدق هاتفًا: "عاش تأميم البترول".

وحاول حكمت استكمال الحديث فقاطعه مصدق مجددًا بنفس الهتاف، فأعطى حكمت الكلمة لفهيمي الذي استطرد الحديث بقوله:

"إن جلالة الشاه أرسلني ليحصل على تفويض من المجلس حتى يتمكن من تشكيل وزارة جديدة".

فاحتج عدد من النواب على ذلك والتقط مصدق أطراف الحديث قائلًا:
"إنه من الغريب جدًا أن يرسل الشاه بشخص ليطلب ثقته، من أعطى الشاه الحق في تشكيل الوزارة؟ فهذه هي مهمة المجلس، وإن الشاه بسلوكه هذا يحاول انتهاك الدستور".

أوقف المتحدث باسم المجلس الجلسة لمدة ساعة حتى تهدأ النفوس، اتصل خلالها بالقصر الشاهنشاهي أخبره خلالها الشاه بثلاثة شخصيات ليختار النواب من بينها رئيسًا للوزراء، وكان الثلاثة هم:

فهيمى نائب رازم آراه، حسين علاء وزير البلاط، وعلى سهيلي، وساند الشاه حسين علاء حتى نال ثقة المجلس لتشكيل الحكومة، لكن أيام علاء في نظام الشاه كانت معدودة.

أجبرت الظروف الصحية "إصابة علاء بقرحة المعدة"، والضغوط السياسية الشاه على تنحية علاء عن الساحة، ودفعت الأقدار بخصم الشاه اللدود ليصبح رئيسًا للوزراء: د/ محمد مصدق.

obeikandl.com